الصدمة الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة: إعادة توزيع الثروة العالمية بين الخسارة الصافية وأرباح الحرب

د. مظهر محمد صالح

03 تموز 2026

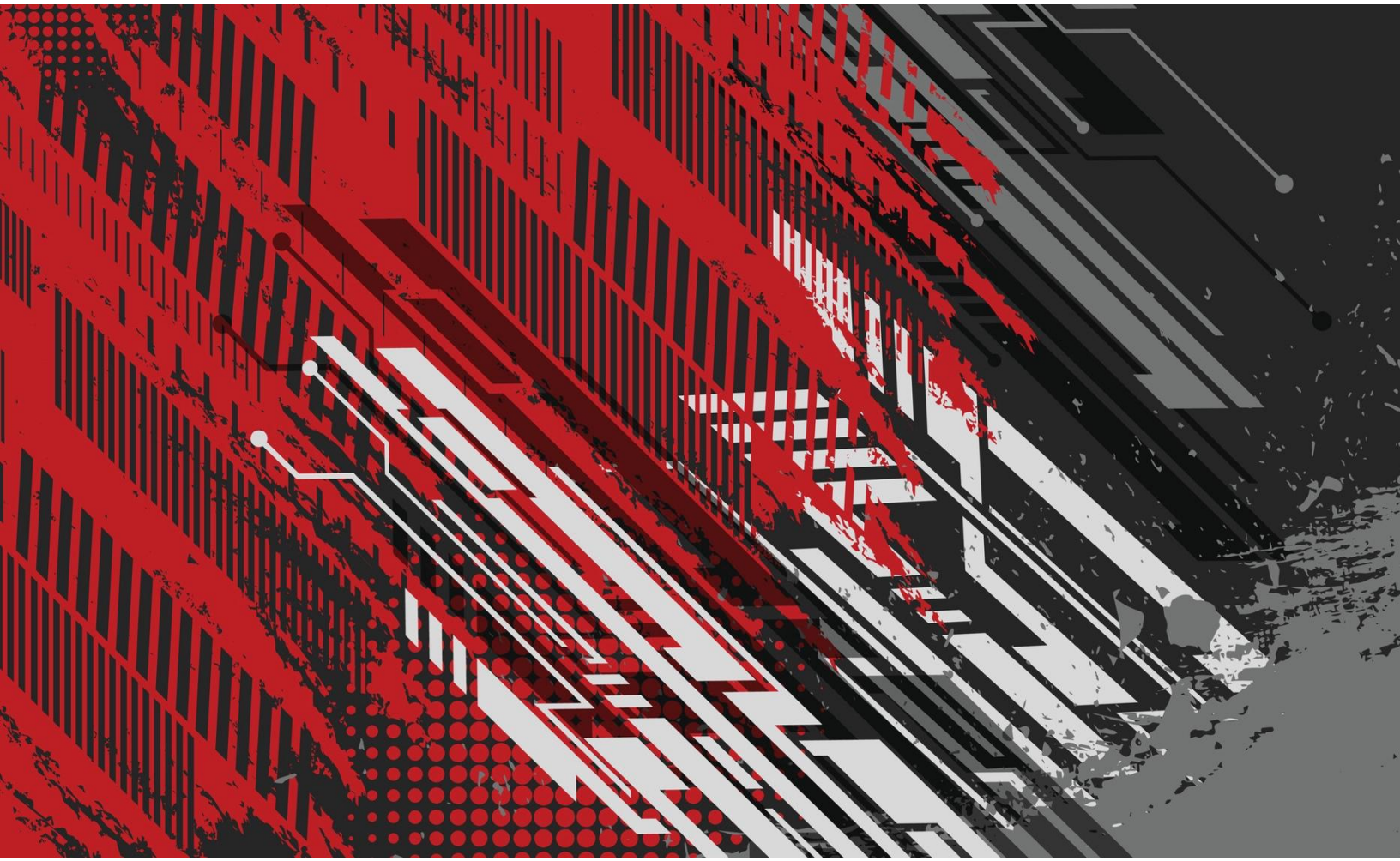

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الصدمة الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة: إعادة توزيع الثروة العالمية بين الخسارة الصافية وأرباح الحرب

مقدمة.

تُعدّ الصدمات الجيوسياسية من حيث المبدأ واحدة من أبرز المتغيرات المؤثرة في استقرار الاقتصاد العالمي ومسارات نموه، إذ تتجاوز آثارها الحدود السياسية والعسكرية لتنعكس بصورة مباشرة على الأسواق المالية والتجارية وأسواق الطاقة الدولية. وتزداد خطورة هذه الصدمات عندما تنشأ في مناطق تتمتع بأهمية استراتيجية استثنائية ، مثل منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز، اللذين يمثلان شرياناً حيوياً لتدفقات النفط والغاز نحو الاقتصاد العالمي ، وان أي اضطراب فيهما يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين العرض والطلب وأسعار الطاقة على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق، جاءت حرب الخليج الثالثة 2026 لتكشف بوضوح حجم الترابط بين الأمن الجيوسياسي والاستقرار الاقتصادي العالمي، حيث لم تقتصر تداعياتها على الجوانب العسكرية والأمنية، بل امتدت لتشمل ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وتقلبات أسواق المال والطاقة، وتعطل سلاسل الإمداد والتجارة الدولية. وقد أبرزت هذه التطورات مدى هشاشة الاقتصاد العالمي أمام الأزمات الجيوسياسية التي تصيب الممرات الاستراتيجية ومناطق إنتاج الطاقة.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، تثير هذه الأزمة إشكالية مهمة تتعلق بتفاوت آثار الحروب بين الفاعلين الاقتصاديين، إذ بينما تتحمل العديد من الدول والشركات والمستهلكين خسائر كبيرة نتيجة الاضطرابات وعدم اليقين، تنشأ في المقابل فرص استثنائية لبعض القطاعات والشركات والدول لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة.

ومن هنا تتضح أهمية دراسة الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثالثة ، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة ، مع التركيز على كيفية توزيع الخسائر والأرباح بين الأطراف المختلفة في ظل الأزمات الجيوسياسية الكبيرة.

وبهذا تحولت من (أزمة) أمنية إقليمية إلى (صدمة) اقتصادية عالمية متعددة الأبعاد.

الإطار النظري للصدمة الجيو-اقتصادية .

يُشير مفهوم الصدمة الجيو-اقتصادية إلى الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن أحداث سياسية أو عسكرية مفاجئة تؤدي إلى اضطراب حاد في تدفقات التجارة الدولية، وأسواق الطاقة، وحركة رؤوس الأموال. ويكتسب هذا المفهوم أهميته في ظل تصاعد درجة العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت الاقتصادات الوطنية أكثر ترابطاً وتعقيداً، ما يجعل انتقال الصدمات بين الأسواق سريعاً وعابراً للحدود. ويستند هذا الطرح نظرياً إلى نظرية الاعتماد المتبادل المعقّد (Complex Interdependence) التي قدّمها روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye 1977) والتي تفترض أن العلاقات الدولية لم تعد قائمة فقط على القوة العسكرية، بل على شبكات متعددة من الروابط الاقتصادية والمالية والتجارية، بما يجعل الأزمات المحلية قابلة للتحول إلى أزمات عالمية .

وهكذا وفي ضوء (نظرية الاعتماد المتبادل المعقّد) التي طورها كيوهان وناي ، المشار اليها انفا ،يمكن فهم تداعيات حرب الخليج الثالثة بوصفها نموذجاً واضحاً لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث لم تعد الدول فاعلاً مستقلاً بمعزل عن التأثيرات الخارجية، بل أصبحت جزءاً من شبكة كثيفة من الروابط التجارية والمالية وموارد الطاقة.

وبناءً على هذا الإطار، فإن أي اضطراب في منطقة استراتيجية مثل الخليج العربي ومضيق هرمز لا يظل محصوراً ضمن نطاقه الجغرافي أو السياسي، بل ينتقل بسرعة إلى الأسواق العالمية نتيجة تعدد قنوات الترابط، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل وسلاسل الإمداد. وقد تجلّى ذلك خلال حرب الخليج الثالثة 2026 في ارتفاع أسعار النفط، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين البحري، وتزايد حالة عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية.

كما تؤكد النظرية ، أن وجود قنوات اتصال متعددة بين الفاعلين الدوليين ،سواء عبر الأسواق أو المؤسسات أو الشركات متعددة الجنسيات ، يؤدي إلى تضخيم أثر الأزمات بدل احتوائها.

وبذلك، يمكن تفسير تحول حرب الخليج الثالثة من صراع إقليمي إلى صدمة جيو-اقتصادية عالمية باعتباره نتيجة مباشرة لعمق الترابط الاقتصادي العالمي الذي يصفه كيوهان وناي، حيث تصبح الاستقلالية الاقتصادية للدول محدودة أمام شبكة الاعتماد المتبادل العالي التعقيد.

وفي السياق ذاته، يؤكد روبرت غيلبين (Robert Gilpin) أن الاقتصاد السياسي الدولي يعكس تداخل البنية الاقتصادية مع ميزان القوى السياسية، حيث تؤدي التحولات الجيوسياسية إلى إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة وتوزيع الثروة على المستوى العالمي.(Gilpin, 1987)
كما يضيف الاقتصادي داني رودريك (Dani Rodrik) أن العولمة تخلق ما يُعرف بـ«الثالوث المستحيل» بين العولمة الاقتصادية، والسيادة الوطنية، والاستقرار السياسي، وهو ما يجعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر عرضة للصدمات غير المتوقعة عند حدوث أزمات جيوسياسية.(Rodrik, 2011)
وإلى جانب ذلك، طوّر كالدارا وإياكوفيلو 2022 (Caldara & Iacoviello) مؤشر المخاطر الجيوسياسية (Geopolitical Risk Index 2022)الذي يوضح أن ارتفاع التوترات السياسية يرتبط مباشرة بتراجع الاستثمار وزيادة التقلبات في الأسواق المالية العالمية حسب نظرية كالدارا و ايا كوفيلا المشار اليها اعلاه.
وبناءً على ذلك، يمكن ان نستنتج ان الصدمات الجيو-اقتصادية هي نتاج لتفاعل ثلاثة مستويات مترابطة: ارتفاع حالة عدم اليقين والمخاطر الاقتصادية، وزيادة تكاليف المعاملات (النقل، التأمين، التمويل)، وإعادة توزيع المكاسب والخسائر بين الفاعلين الاقتصاديين.
وفي حالة منطقة الخليج، تزداد حدة هذه الصدمات بسبب الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، الذي يُعد أحد أهم الممرات العالمية لنقل النفط والغاز، حيث إن أي تهديد أو تعطيل لحركة الملاحة فيه قد يؤثر في جزء كبير من إمدادات الطاقة العالمية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار واضطراب سلاسل الإمداد التجارية. وتتميز هذه الصدمات بسرعة انتقال آثارها عبر الأسواق الدولية نتيجة الترابط المتزايد والتشابك العميق بين الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية .

هيكل الخسائر في الاقتصاد العالمي.

أ :يمكن تصنيف الخسائر الناجمة عن الحرب ، ضمن أربعة مستويات مترابطة :

اولاً- خسائر أسواق الطاقة
أدت الاضطرابات التي شهدها مضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة زيادة علاوة المخاطر الجيوسياسية. وقد انعكس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل عالمياً، خصوصاً في الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد الطاقوي.

ثانياً- خسائر التجارة الدولية

اما المخاطر الأمنية فقد أدت إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري وأقساط التأمين على السفن والبضائع، فضلاً عن تأخير حركة التجارة وإعادة توجيه خطوط النقل نحو مسارات أطول وأكثر كلفة.

ثالثاً- الخسائر المالية

شهدت الأسواق المالية العالمية موجات من التقلب وعدم اليقين، انعكست في زيادة الطلب على الأصول الآمنة وارتفاع تكاليف التمويل وتراجع الاستثمارات في العديد من الأسواق الناشئة.

رابعاً- خسائر النمو الاقتصادي

ساهمت الحرب في إبطاء النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمارات وتزايد الضغوط التضخمية، الأمر الذي أثر في مستويات الدخل والاستهلاك على نطاق واسع.

واستنادا لما تقدم ، فان اجمالي خسائر حرب الخليج الثالثة بشقيها (التكاليف المباشرة والفرص الضائعة) تقدر على مستوى الاقتصاد العالمي بنحو

6إلى 9 تريليونات دولار وعلى النحو الاتي :

اولا -خسارة الفرصة البديلة او الضائعة (Opportunity Costs) و تشمل:

-استثمارات لم تُنفّذ

-نمو اقتصادي ‘‘ضائع’’

-مشاريع تأجلت عالمياً

-انخفاض الإنتاجية بسبب عدم الاستقرار

وهذه عادة هي الجزء الاكثر حساسية في مثل هذه الأزمات، وتقدر خسارتها بنحو (2.5 – 4) تريليونات دولار، وتمثل قرابة 50% من الخسائر التي تحملها الاقتصاد العالمي خلال اشهر الحرب الاربعة من العام 2026.

ب - اما الجزء الاخر من تكاليف الحرب ، و يمثل (الخسارة المباشرة وغير المباشرة) التي تكبدها الاقتصاد العالمي وعلى النحو الاتي:

أولاً- خسائر مباشرة في قطاعات (الطاقة، التجارة، الشحن، والأسواق).

كذلك اضطراب اسعار النفط وسلاسل الإمداد.
اضافة الى تقلبات الأسواق المالية والتأمين البحري وتقدر جميعها بنحو (2 – 3 تريليونات دولار)

ثانياً-خسائر غير مباشرة ، سواء من تضخم في الاسعار واضطراب اقتصادي، ولاسيما
ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً. او من كلفة سياسات الطوارئ والدعم الحكومي، إذ تقدر جميعها بنحو 1.5 – 2.5 تريليون دولار.

نصيب الفرد عالمياً من هذه الحرب.

قدرت الاوساط الاقتصادية الدولية ان ما بين 740 إلى 1100 دولار تحملها كل فرد من سكان العالم البالغ عددهم 8,3 مليار نسمة جراء حرب الخليج الثالثة. وبالرغم من ذلك فان هذا العبء الذي تحمله كل شخص على سطح الارض لا يعني أن كل شخص او انسان "دفع" هذا المبلغ فعلياً، بل يتجسد:
اما بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء ، وهي تكلفة غير مباشرة على الجميع.
او أرباح ضائعة (بصورة نمو اقتصادي لم يتحقق).
كذلك تضخم عالمي يقلل من القوة الشرائية للدخل النقدي.
ويضاف الى ذلك تعطّل استثمارات وفرص عمل مختلفة.
وهذا جميعه يؤشر ، ان ثمة عبء اقتصادي قد وزع عالمياً بشكل غير مباشر.
وعلى الرغم من ان الحرب هي بعيدة جغرافياً عن معظم الناس، الا ان مؤشراتها تظهر ان تأثيرها الاقتصادي المتوسط يعادل تقريباً (راتب شهر إلى شهرين من دخل الفرد) في كثير من الدول النامية والمتوسطة.

تجار الحروب وإعادة توزيع الأرباح.

تُظهر التجارب التاريخية أن الحروب لا تنتج خاسرين فقط، بل تخلق أيضاً رابحين يحققون مكاسب استثنائية من الظروف الاستثنائية. ويُطلق الاقتصاد السياسي على هذه الظاهرة مصطلح "أرباح الحرب (War Profits)".
بعبارة اخرى يمثل "تجار الحروب" الجهات التي حققت أرباحاً استثنائية نتيجة الحرب (وليس الأرباح الطبيعية للنشاط الاقتصادي)، فإن التقدير يختلف عن حساب أرباح جميع الشركات أو الدول المستفيدة.

و اقتصادياً، يُطلق على هذه الأرباح اسم Windfall Profits أو War Profits وتعني الأرباح الإضافية الناتجة مباشرة من الأزمة وارتفاع المخاطر والأسعار.

فمن خلال البيانات الدولية المنشورة خلال أزمة هرمز 2026:
هناك تحليل اقتصادي استند إلى بيانات سوق الطاقة ، اذ قدّر التحليل أن أكبر 100 شركة نفط وغاز حققت نحو 23 مليار دولار أرباحاً استثنائية خلال شهر آذار وحده بسبب ارتفاع أسعار النفط المرتبط بالحرب.
و ان شركات النفط الكبرى مثل أرامكو و BPو TotalEnergiesوغيرها أعلنت قفزات كبيرة في الأرباح الفصلية نتيجة ارتفاع الأسعار وتقلب الأسواق.
كذلك شهدت شركات السلاح والدفاع منافع من زيادة الطلبيات وإعادة تسليح الدول وارتفاع الإنفاق العسكري.
بالاضافة الى المصارف الكبرى وأقسام التداول المالي التي استفادت هي الاخرى من التقلبات الحادة في أسواق النفط والعملات والسلع.

وبناءً على ماتقدم ، فقد برزت خلال حرب الخليج الثالثة 2026 أربع فئات رئيسة من المستفيدين وهم:

أ- شركات الطاقة العالمية
استفادت الشركات النفطية الكبرى من الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز، ما أدى إلى زيادة كبيرة في إيراداتها وأرباحها التشغيلية دون الحاجة إلى زيادات موازية في الإنتاج.

ب- الصناعات العسكرية
أسهم تصاعد التوترات الأمنية في زيادة الطلب على المعدات العسكرية والأنظمة الدفاعية، الأمر الذي عزز أرباح الشركات العاملة في قطاع الصناعات الدفاعية.

ج- شركات النقل والتأمين
أدت المخاطر الأمنية إلى ارتفاع أجور الشحن البحري وأقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، ما وفر مكاسب استثنائية لشركات النقل البحري وإعادة التأمين.

د- المؤسسات المالية والمضاربون

حيث استفادت المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار من التقلبات الحادة في أسواق النفط والعملات والعقود الآجلة، محققة أرباحاً كبيرة من عمليات التداول والمضاربة.

وتشير التقديرات الاقتصادية الأولية إلى أن الأرباح الاستثنائية المتحققة لهذه القطاعات خلال أشهر الأزمة قد بلغت ما بين 95 الى 160 مليار دولار، وهي أرباح نتجت بصورة رئيسة عن إعادة تسعير المخاطر والاختلالات السوقية المرتبطة بالحرب.اذ تركزت هذه الأرباح كما نوهنا انفاً في شركات النفط والغاز العالمية، والصناعات العسكرية، والمؤسسات المالية العاملة في أسواق المشتقات والطاقة، إضافة إلى شركات النقل والتأمين البحري، ما يمثل نموذجاً واضحاً لإعادة (توزيع الثروة) خلال الصدمات الجيوسياسية الكبرى.

اقتصاد الحرب بوصفه اقتصاداً لإعادة توزيع الثروة.

تكشف الأزمة أن الحروب لا تولد قيمة اقتصادية جديدة بالمعنى الإنتاجي، وإنما تعيد توزيع الثروة والدخل بين الأطراف المختلفة كأنها شكل من أشكال الاقتصادات الريعية. فالخسائر التي تتحملها الاقتصادات المستوردة للطاقة والمستهلكون والقطاعات الإنتاجية تتحول جزئياً إلى مكاسب لصالح قطاعات الطاقة والتسليح والخدمات المالية. اذ تركزت هذه الأرباح كما نوهنا انفاً في شركات النفط والغاز العالمية، والصناعات العسكرية، والمؤسسات المالية العاملة في أسواق المشتقات والطاقة، إضافة إلى شركات النقل والتأمين البحري، ما يمثل نموذجاً واضحاً لإعادة توزيع الثروة خلال الصدمات الجيوسياسية الكبرى. وعلى الرغم من ذلك ،فإن الأرباح المتحققة خلال الحرب تمثل) أرباحاً ريعية Rental profits او ظرفية (كما ذكرنا ، بل أكثر من كونها أرباحاً ناتجة عن توسع حقيقي في النشاط الاقتصادي. وهي في الاحوال كافة أرباح ترتبط باستمرار حالة عدم اليقين والمخاطر ، ما يجعلها غير مستدامة على المدى الطويل.

التفسير الاقتصادي لصافي الخسارة العالمية.

ينصرف مفهوم صافي الخسارة العالمية (Global Net Economic Loss) الى حالة: الانخفاض الحقيقي في القيمة الاقتصادية العالمية بعد استبعاد المكاسب أو الأرباح التي أعيد توزيعها بين الأطراف المختلفة نتيجة الأزمة أو الحرب أو الصدمة الاقتصادية.

بمعنى آخر، لا تُقاس الخسارة العالمية بإجمالي الأضرار أو التكاليف الظاهرة فقط، وإنما بالفرق بين إجمالي الخسائر الاقتصادية وإجمالي الأرباح أو المكاسب التي تحققت لأطراف أخرى بسبب الحدث نفسه وعليه لا ينبغي تفسير صافي الخسارة المقدّر بنحو 36 مليار دولار على أنه يمثل القيمة الإجمالية للثروة التي فُقدت من الاقتصاد العالمي خلال الأزمة. فجزء مهم من الخسائر التي تكبدتها الاقتصادات المستوردة للطاقة والقطاعات الإنتاجية والتجارية قد تحول في الوقت نفسه إلى أرباح استثنائية حققتها قطاعات ودول أخرى استفادت من ارتفاع الأسعار وتزايد مستويات المخاطر.

وعليه، فإن الأثر الاقتصادي للحرب لا يتمثل في تدمير الثروة بصورة مطلقة، بل في إعادة توزيعها بين الفاعلين الاقتصاديين على نحو غير متكافئ. فبينما تحملت بعض الاقتصادات تكاليف أعلى للطاقة والنقل والتأمين، حققت شركات الطاقة والتسليح والنقل البحري والمؤسسات المالية مكاسب كبيرة نتيجة الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة.

ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، تندرج هذه الظاهرة ضمن ما يمكن تسميته بـ"إعادة توزيع الثروة في ظل الصدمة الجيو-اقتصادية(Zero-Sum Redistribution under Geopolitical Shock) "، حيث لا تختفي القيمة الاقتصادية بالكامل من النظام العالمي، بل تنتقل من أطراف خاسرة إلى أطراف رابحة عبر آليات السوق المرتبطة بارتفاع المخاطر وإعادة تسعير الموارد الاستراتيجية.

وبذلك يمكن القول إن الحرب لم تؤدِ إلى تدمير القيمة الاقتصادية فقط، وإنما أعادت تخصيصها وتوزيعها بصورة غير متوازنة، الأمر الذي أفضى إلى اتساع الفجوة بين المستفيدين والمتضررين من الأزمة. ويمثل هذا النمط إحدى السمات الرئيسة لاقتصاد الحروب المعاصر، حيث تتحول الصدمات الجيوسياسية إلى أداة لإعادة تشكيل توزيع الدخل والثروة على المستويين الإقليمي والعالمي.

الخلاصة والاستنتاجات.

تناقش هذه الورقة الآثار الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة من 28 شباط إلى 18 حزيران 2026، من خلال تحليل العلاقة بين الصدمات الجيوسياسية وأسواق الطاقة والتجارة الدولية والقطاع المالي العالمي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الحروب المعاصرة لا تؤدي إلى تدمير الثروة فحسب، بل تفضي إلى إعادة توزيعها بين فئات اقتصادية ودولية مختلفة. وتبين الدراسة أن الأزمة أفرزت نمطاً من "اقتصاد الحرب" يقوم على تحويل المخاطر الجيوسياسية إلى أرباح استثنائية لصالح قطاعات الطاقة والتسليح والنقل والتأمين والأنشطة المالية المضاربية، في مقابل خسائر واسعة تكبدها الاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو وزيادة تكاليف التجارة الدولية. وتخلص الدراسة إلى أن الحرب مثلت صدمة (جيو-اقتصادية) أعادت تشكيل مراكز الربح والخسارة على المستوى الدولي، وأكدت الترابط الوثيق بين الأمن الجيوسياسي والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وبناء على ماتقدم يمكن استنتاج ماياتي :

أ- مثلت حرب الخليج الثالثة صدمة جيو-اقتصادية عالمية تجاوزت آثارها المجال العسكري إلى الاقتصاد الدولي بأكمله.

ب- أدت الأزمة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتأمين، ما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي العالمي.

ج- كما أسهمت الحرب في إعادة توزيع الثروة عالمياً لصالح قطاعات محددة، أبرزها الطاقة والتسليح والنقل والتأمين والأنشطة المالية.

د- لم تكن أرباح الحرب ناتجة عن زيادة في الإنتاجية، بل عن إعادة تسعير المخاطر والاختلالات التي أفرزتها الأزمة.

هـ- تؤكد التجربة أن أمن الممرات البحرية الاستراتيجية أصبح جزءاً أساسياً من الأمن الاقتصادي العالمي.

و- على الرغم من أن هذه الدراسة تتناول الآثار الجيو-اقتصادية لحرب الخليج الثالثة (2026)، إلا أنه يمكن الإشارة إلى انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد العراقي، سواء من خلال التكاليف المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الوطني أو من خلال تكاليف الفرص الضائعة الناتجة عن تعطل المشاريع الاستثمارية وتراجع النشاط الاقتصادي. واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، تُقدَّر الخسائر الاقتصادية الإجمالية بنحو 40 الى 45 مليار دولار، وهو ما يعكس حجم التأثيرات السلبية التي فرضتها الأزمة على مسار التنمية والاستقرار الاقتصادي في العراق.

المراجع المختارة:

Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022). Measuring geopolitical risk. American Economic Review, 112(4), 1194–1225

- Gilpin, Robert. (2001) .Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. Princeton University Press.

- Gilpin, R. (1987). The Political Economy of International Relations. Princeton University Press.

- Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Little, Brown.

-Kindleberger, C. P., & Aliber, R. Z. (2011). Manias, panics, and crashes: A history of financial crises (6th ed.). Palgrave Macmillan.

- Krugman, Paul & Obstfeld, Maurice. International Economics: Theory and Policy.

- Rodrik, D. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. W. W. Nor & Company.

Stiglitz, Joseph. The Economics of the Public Sector. World Bank Reports on Global Economic Prospects.

IMF World Economic Outlook Reports

- مظهر محمد صالح/خصومات أسعار النفط العراقي: بين ضرورات السوق ومخاطر التنازل/شبكة الاقتصاديين العراقيين/ 10/05/2026
- مظهر محمد صالح/السياسة النقدية العراقية واستدامة المرساة الاسمية في ظل صدمة هرمز/شبكة الاقتصاديين العراقيين/2026/05/26

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600